

المدىونية الخارجية للجزائر أما أن الأوان للتفكير في الحل؟!!

● بقلم الدكتور / سليمان ناصر ●

كثر الحديث عندنا في الجزائر ومنذ مدة من الزمن عن مشكلة المدىونية الخارجية ، وليس هذا في الجزائر فحسب بل أصبح الموضوع مثار اهتمام الباحثين في كثير من البلدان النامية التي وقعت تحت وطأة الديون والتي أضحت تثقل كاهلها ، وتعيق حركية اقتصادها ، حتى استحقت بحق لقب أم المشكلات الاقتصادية ، وإن كانت أساسا نتاج لمشكلات اقتصادية أخرى في النهاية ، وسببا لمشكلات أخرى أيضا .

قال لي أحد الأصدقاء ذات يوم إن فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي قام بدراسة معمقة حول هذا الموضوع وتوصل إلى نتيجة أن البلدان النامية لن تتمكن من الخروج من أزمة المدىونية أبدا ، فأجبتة قائلا: إن فضيلة الشيخ الشعراوي عالم جليل وهو فقيه وليس إقتصاديا ، لذلك حاول البحث في الموضوع ، أما نحن كإقتصاديين فلا يحتاج الأمر منا إلى بحث ، لأن الأرقام تتحدث عن نفسها ، والواقع أثبت هذه الحقيقة فلماذا نجهد أنفسنا لإثباتها؟ ، واتحدى أي إنسان أن يذكر لي بلدا ناميا دخل لعبة المدىونية وخرج منها سالما .

لست ممن يعلق مشاكلنا دائما على مشجب اليهود أو إسرائيل ، ولكن الحقيقة تقال : إن لعبة الديون هي لعبة يهودية قدرة ، لأن اليهود خططوا جيدا وأفلحوا في خططهم ، فهم قد فهموا جيدا أن المال هو عصب الحياة ، لذلك اتجهوا منذ القديم إلى تكوين الثروات عن طريق الإقراض بالربا مما جعلهم يسيطرون في النهاية على معظم البنوك والمؤسسات المالية في العالم ، وهو الشيء الذي أثار نغمة الشعوب عليهم ، وجعل النازي يدفع بهم إلى المحرقة .

فإذا فهمنا الآن أن لعبة المدىونية هي فخ لنا في النهاية لاستغلالنا إقتصاديا واستعبادنا سياسيا ، فلماذا لا نفكر في البديل الذي يحفظ لنا كرامتنا ، وهو الاعتماد على النفس وتثمين العمل والافتتاح وترشيد الإنفاق والاستهلاك ، خاصة وأنا أحسن حالا من الكثير من شعوب الأرض بما نملكه من خيرات وثروات كان من المفروض أن تدفع بنا إلى العمل لاستغلالها وتنميتها ، لا أن تعلمنا كيف نمد يدنا كثيرا إلى الغير .

أولا : أن تمتنع الجزائر عن الإقتراض الخارجي لمدة 6 ست سنوات ، وأن تعتمد أساسا على إيراداتها النفطية التي تتراوح عادة بين 10 و12 مليار دولارا سنويا (في المتوسط) ، بينما سجلت ارتفاعا هائلا عن هذه الأرقام خلال سنة 2000 بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث بلغ إيراد المحروقات خلال السداسي الأول فقط من هذه السنة حوالي 10 ملايين دولار .

ثانيا : أن تتفق الجزائر مع دائئها على وضع رزنامة لتسديد كافة ديونها خلال هذه المدة القصيرة ، بشرط تجميد كافة الفوائد ، وعدم تضاعفها خلال هذه الفترة .

وإذا أخذنا المتوسط بين الرقمين السابقين لخدمة الدين وهو 5 ملايين دولار سنويا ، وبعملية حسابية بسيطة فإننا نجد أن الجزائر سوف تسدد ديونها إلى آخر سنتيم خلال هذه المدة ، لأن إجمالي الديون يقدر بحوالي 30 مليار دولار وبتسديد مبلغ 5 ملايين سنويا لمدة 6 ست سنوات يصبح حجم الديون في النهاية معدوما .

نحن نعلم جيدا أن الافتراض الأول مقدور عليه ، لأنه بيد الجزائر وأما الثاني فهو صعب القبول من طرف الدائئين وهنا بيت القصيد ، لأن معظم الديون تتضخم بفعل الفوائد أكثر مما هو بفعل القروض الجديدة ، وهذا ما جعل معظم البلدان النامية إذا دخلت دائرة المدىونية فلن تتمكن من الخروج منها أبدا ، وإن حدث ذلك فإنه يبقى حدثا شاذا وغير عادي ، ويصاحبه بالتأكيد استنزاف حقيقي للثروات مع إذلال مهين لكرامة وسيادة البلد .

ولو تتبعنا مشكل المدىونية في الجزائر منذ بدايته وبالارقام لوجدنا أن حجم الديون الجزائرية سنة 1970 بلغ 1 مليار دولار ، وهذا بالرغم من قلة عدد السكان نسبيا آنذاك والذي كان يقدر بحوالي 14 مليون نسمة ، وبالتالي قلة احتياجاتهم في ظل وجود مداخيل بتروولية كافية ، مما يدل على أن الرغبة في الإقتراض كانت شبه مرض مزمن لدى البلدان النامية إن لم نقل موضحة العصر .

وقد تواصل الإرتفاع التدريجي لحجم المدىونية بعد ذلك بحيث بلغ 17 مليار دولار سنة 1985 ، ثم إلى حوالي 30 مليار مع نهاية التسعينات .

وبالرغم من تضارب المعلومات حول حجم هذه المدىونية وخدمة الديون سنويا بين مصادر المعلومات الرئيسية (البنك المركزي ، وزارة المالية ، وزارة التخطيط) فإن معظم المؤشرات تفيد بأن خدمة الدين الخارجي (القسط السنوي المدفوع الذي يحوي جزءا من أصل الدين وجزءا من الفوائد) كان يتراوح بين 4 إلى 6 مليارات من الدولارات سنويا خلال بعض السنوات من التسعينات وأحيانا يصل إلى أكثر من ذلك .

وخلال هذه المدة الطويلة (حوالي 30 سنة) لم تتوقف الجزائر يوما عن الإقتراض والارقام السابقة تشير بوضوح إلى ذلك ، وخلال السنوات الأخيرة كانت معظم هذه القروض تتكون من قروض إعادة الجدولة وقروض دعم ميزان المدفوعات ، أي معالجة مشكل المدىونية بنفس المشكل وهو الاستدانة .

وإذا افترضنا هنا افتراضين هما :